

لقاء حول: «العدالة الضريبية مدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية»

الخميس 12 ابريل 2019 بالرباط

مشروع العدالة الجبائية تتبع الميزانية والمقاربة التشاركية

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تقوية الفعل الجمعي بالمغرب، و تعزيز المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية الديمقراطية، عمل الفضاء الجمعي من خلال مجموعة من المشاريع على تتبع و تقييم السياسات العمومية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الديمقراطية، و إيماننا منه بأن السياسات العمومية مرتبطة بشكل عام بالميزانية، التي تعتمد في مداخلها على النظام الضريبي، و أن أي خلل في إحدهما يؤثر على الأخرى، و بأن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية لن يتأتى إلا بنظام ضريبي عادل و قوي، اشتغل الفضاء الجمعي على مجموعة من المشاريع المتعلقة بالعدالة الجبائية، آخرها مشروع حول "العدالة الجبائية تتبع الميزانية و المقاربة التشاركية" 2016-2019 و الذي يحاول من خلاله تعبئة مختلف الفاعلين/الفاعلات المؤسساتيين و المنتخبين/المنتخبات و منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تدبير و تتبع و تقييم السياسات العمومية لتستجيب لمبادئ العدالة الاجتماعية.

ولتحقيق المبادئ التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية، لا بد من توفر، شرطين أساسيين:

1- تأمين موارد مالية كافية عن طريق ضريبة عادلة على المداخيل والثروات (مؤسسات، أفراد)،

2- ثانيها توزيع عادل لهذه المداخيل يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية،

وهو ما يستدعي إقرار نظام ضريبي عادل ومنصف، ومنسجم مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي، فلم يعد من الوارد فصل أي سياسة ضريبية عن كل ما هو اقتصادي واجتماعي، فالنظام الضريبي هو نتاج للنموذج الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث أن هذا النموذج هو خيار سياسي يعكس

موازن القوى في المجتمع، وبالتالي يعكس سياسة الدولة في ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية، ويعكس أيضا إرادة الدولة في الحد من التفاوتات واللامساواة.

وباعتبار أن النظام الضريبي مدخل من مداخل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجابا على حياة المواطنين والمواطنات، فإن الاشتغال على الموضوع ومواصلة النقاش حوله أصبح من الرهانات التي يجب على منظمات المجتمع المدني إعطاءها مكانة مهمة في عمله الترافعي والتحسيبي، خاصة وأن هذه المنظمات قد برهنت على دينامية كبيرة فيما يخص التعبئة التشاركية، وأصبحت شريك أساسي على الصعيد الوطني والمحلي في تحقيق التنمية الديمقراطية، والنهوض بالحقوق الإنسانية الشاملة.

وفي سياق وطني يتميز بالاستعداد لتنظيم المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، والتي ستكون تحت شعار " العدالة الجبائية"، وفتح نقاش حول مشروع قانون إطار حول الجبايات الذي سيضع المبادئ الرئيسية للإصلاح الضريبي، الذي يزعم المغرب القيام به في اتجاه تجديد النظام الضريبي، ينظم الفضاء الجمعي لقاء وطنيا حول "العدالة الضريبية مدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية" بهدف مواصلة النقاش حول العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويصب في خدمة التنمية.

بعض النقاط المؤطرة للنقاش:

- فتح نقاش عمومي حول السياسة الضريبية ومأسسة هذا النقاش، حيث أنه لم يعد من المجدي التعامل مع هذه المسألة عبر قوانين وإجراءات فوقية.
- كيف يمكن جعل النظام الضريبي عامل من عوامل ترسيخ الرابط الاجتماعي وثقافة التضامن، حيث أنه يشكل مكانة أساسية تدخل في صميم العقد الاجتماعي؟
- جعل النظام الضريبي آلية للحد من التفاوتات الاجتماعية، وذلك من خلال توفير الخدمات العمومية وتأمين الفرص المتكافئة والعدالة اقتصاديا، من خلال النفقات العمومية لتمكين المواطنين والمواطنات للولوج إلى هذه الخدمات بشكل متساوي ومنصف.
- ترسيخ الحس المدني الضريبي، من خلال تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمواطن/ة وزرع الثقة بين هذه الإدارة ودافعي الضرائب.
- تفعيل المقتضيات الدستورية خاصة الفصول 39 و75.